

القانون الإسلامي عامل فعال في نشر العدالة والمساواة والحريّة في العالم

د. استاذ الشيخ محمد الحكي الناصري

الميلاد ، والقاضي برفع المدن اللاتينية وحدها الى صف مدينة روما .

وأما الموقف الثالث فقد كان هو فرض القانون الروماني على طبقة الاحرار الاصلاء من سكان الامبراطورية وحدهم ، دون بقية السكان من المعتنقين والاجانب المستسلمين ، وكان يعد من هذه الطبقة الاخيرة جميع المصريين ما عدا سكان الاسكندرية ، وجميع السوريين ما عدا سكان بيروت وصور ، وهذا الموقف ناتج عن المرسوم الامبراطوري الذي اصدره الامبراطور (كاركالا) الفينيقي الاصل ، سنة 212 بعد الميلاد ، وذلك قبل اغتياله بخمس سنوات . وقد ولد هذا الامبراطور سنة 188 م بمدينة ليون ، التي كانت تابعة لروما ، وتوفي في 8 ابريل سنة 217 م ، وكان غرضه من وراء هذا المرسوم الذي غرض به القانون الروماني والجنسية الرومانية على الاحرار الاصلاء ، دون غيرهم من سكان الامبراطورية ، هو اخضاعهم لضريبة التركات التي كانت مفروضة من قبل على المواطنين الرومان ، وقدرها خمسة في المائة من كل تركة ، وهكذا كان الدافع لهذا الاجراء دافعا ماديا صرفا لصالح الخزينة الامبراطورية ، ولم تمله الاعتبارات الانسانية المجردة ، واستمر التمييز بين طبقات السكان قائما معمولاً به في الامبراطورية الرومانية حتى في هذا العهد .

وكرد فعل لهذا الموقف يحكى لنا الاستاذ اوجين ريفيللو في كتابه (الالتزامات في القانون المصري) ان مرسوم الامبراطور (كاركالا) المشار اليه آنفا قد اثار عاصفة من الاحتجاجات ، حول القوانين والمؤسسات والتقاليد القانونية التي لم تكن تلك

لا يجادل أحد من العارفين بالتاريخ ان الدور الذي لعبه القانون الاسلامي في الجزيرة العربية كان ورا في غاية الاهمية والفعالية ، وانه كان نقطة انطلاق لنهضة عربية شاملة ، اجتماعيا وسياسيا ، فاديا واديبا .

لكننا عند ما نريد ان نفهم الدور الذي لعبه القانون الاسلامي في خارج الجزيرة العربية ونقدره حق التقدير ينبغي لنا ان نرجع الى الوراء ، لنتعرف على الحالة القانونية التي كانت عليها الاقاليم الخاضعة لحكم الروماني ثم البيزنطي قبل دخولها في الاسلام خاصة الاقاليم الشرقية .

ان تاريخ القانون ليعطينا في هذا الضدد معلومات ذات أهمية كبرى ومغزى عميق ، فقد وقف لرومان والبيزنطيون من اهالي تلك الاقاليم عدة واقف لم تكن في اغلب الاحيان محل الرضى والارتياح.

أما الموقف الاول فقد كان هو قصر التعامل بمقتضى القانون الروماني على المواطنين الرومان من بناء روما والجاليات الرومانية المقيمة في الخارج دون بقية السكان ، باعتبار ان غير المواطنين الرومان من بقية السكان ليسوا اهلا للوصول الى هذه الدرجة ، لا للحصول على هذا الامتياز .

أما الموقف الثاني فقد كان هو التوسع قليلا في هذا المجال ، ومنح حق التعامل بمقتضى القانون الروماني لبقية سكان ايطاليا اللاتينيين الجوينين علاوة على بناء روما الممتازين ، مع ابقاء بقية سكان الامبراطورية جميعهم خارجين عن دائرة هذا القانون ، وهذا الموقف ناتج عن قانون جوليا الصادر سنة 89 / 90 قبل

الشعوب لتقبل ضياعها ، الامر الذى اضطر الامبراطور (اسكندر سيفر) المولود بسوريا سنة 208 م ، والذي خلف ابيه الامبراطور كاركالا منذ وفاته حتى سنة 235 م ، الى ان يصدر امرا امبراطوريا يطلب فيه الى الحكام الرومانيين ان يدرسوا ويصنوا ويطبقوا في الدعاوى جميع الاعراف المحلية القديمة التى ظهر رجحانها .

واما الموقف الاخير بعد سقوط الامبراطورية الغربية باحدى وخمسين سنة ، وقبل ظهور الاسلام بأربع وأربعين سنة ، فقد كان هو اعتبار الاصرار الاصلاء والعقائد من سكان الامبراطورية الشرقية متساوين في الرعوية ، ولهم حق التعامل بمقتضى القانون الرومانى بعد ما ادخل عليه التحوير في كثير من تفاصيله واجراءاته ، لكى يتكيف مع الاوضاع السائدة في الاقاليم الشرقية التى اصبحت هى أهم اجزاء الامبراطورية . وهذا الموقف كان نتيجة لقرار الامبراطور جوستنيان الذى تولى حكم الامبراطورية الشرقية سنة 527 م ، واستمر في الحكم 38 سنة ، وتوفى سنة 565 م . وذلك قبل ميلاد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بأربع سنوات ، وفي عهد هذا الامبراطور كانت مصر وفلسطين ولبنان وسوريا وبلاد الاناضول الى آخر ارمينية كلها داخلة تحت حكمه .

على ان نفس هذا الاجراء الذى اتخذه الامبراطور جوستنيان استثنى من حق الحصول على الرعوية جميع الاهالى الذين حكم عليهم بالنفى ، كما استثنى سكان حدود الامبراطورية الذين كان يطلق عليهم لقب (برابرة) خطأ من مقامهم ، وتمييزا لهم عن غيرهم ، وبذلك استمر هذان الفريقان في حالة تشبه حالة الاجانب الذين كانوا خاضعين لسلطان روما قديما ، من عدم التعامل بالقانون الرومانى .

ونظرا لهذه المواقف المتقلبة والمضطربة فقد نشأ لدى سكان الاقاليم الشرقية من هذه الامبراطورية شعور مرير بالتمييز العنصرى والفوارق الطبقية ، مما جعل تلك الاقاليم تنطوى على نفسها ، وتمسك بأعرافها وتقاليدها وتراثها القانونى المتوارث عبر الاجيال ، كلها استطاعت الى ذلك سبيلا ، ومهما كلفها ذلك من المتاعب ، ولو بالتحايل على القانون الرومانى وتحت ستار قواعده نفسها . الامر الذى حدا بالامبراطور جوستنيان الى ان يظهر تجاوبا لموسا مع رغبات

سكان الاقاليم الشرقية ، فحذف من القانون الرومانى كثيرا من التشريعات التى لم يقبلها الشرقيون ، وادمج في صلب مجموعاته القانونية قسما كبيرا من اجزاء الثقافة الحقوقية الشرقية الاصلية ، ومن التعامل القانونى الشرقى القديم ، وفي طليعة تلك المجموعات ، المدونة المعروفة باسمه (مدونة جوستنيان) التى نشرت سنة 534 م . والتى توجد بين ايدينا حتى اليوم ، وقد ظلت مجموعات جوستنيان هى الاصل المعتمد في القانون البيزنطى الى ان سقطت الامبراطورية الشرقية . ويقول الاستاذ الفرنسى « بول كوليني » كبير اساتذة القانون الرومانى في جامعة باريس المتوفى سنة 1938 في كتابه (الطابع الشرقى لعمل جوستنيان التشريعى) في معرض بيان التأثير العميق الذى أحدثه الشرق في القانون الرومانى : « ان القانون الرومانى الذى ندرسه اليوم انما هو قانون شرقى مكتوب بأيدى الشرقيين ، وخاصة منهم اساتذة بيروت » وأكد نفس الراى الاستاذ الايطالى ادوارد وفولتيرا في كتابه (القانون الرومانى والقانون الشرقى) ، مشيرا بالخصوص الى التأثير الشرقى البارز في نظام العائلة واحكام العقود .

والآن وقد اعدنا الى الذاكرة ، بغاية الاجاز والاختصار ، ما كانت عليه الحالة القانونية لسكان الاقاليم الشرقية قبل ظهور الاسلام اصبح من السهل التعرف بدقة على الدور الذى سيلعبه القانون الاسلامى في تلك الاقاليم ، واصبح من الممكن ادراك السر في تبني سكانها لهذا القانون ، وتمسكهم به قرونا طويلا ، وفيما يلى عدة ملاحظات تتعلق بهذا الموضوع

الملاحظة الاولى :

لقد نادى الاسلام منذ اليوم الاول بأربع وحدات وحدة خالق الخلق « رب العالمين » ، ووحدة الكون بسائر اجزائه ومظاهره ، ووحدة الجنس البشرى بكافة سلالاته وعناصره ، ووحدة الانسان ، ذكرا كان ام انثى . وانطلاقا من عقيدة الوحدة التى نادى بها شرع قاتونا واحدا لجميع المنتمين اليه دون تفرقة بين عنصر وآخر ، ولا بين طبقة واخرى ، ولذلك لم يوجد في الاسلام « قانون عربى » خاص بالمواطنين العرب على غرار « القانون الرومانى » الخاص بالمواطنين الرومان ، وانما هناك « قانون اسلامى » يطبق على العرب وغير العرب ، وييسط سلطانه على الحاكم

وعلى المحكوم ، وبذلك أصبح أبناء الاقاليم التي دخلت الاسلام منذ البداية مواطنين عاديين في الدولة الاسلامية ، لا فرق بينهم وبين العرب الذين وفدوا اليهم ليلغوهم رسالة الاسلام .

ملاحظة الثانية :

ان القانون الاسلامي لم ينظر اليه على انه قانون (دخيل) في هذه المنطقة ، فهو من الشرق واليه وهو يلتقى في كثير من النقط مع التشريعات المحلية القديمة التي ظهرت في جنوب الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان ومصر ، على يد عرب الجنوب البابليين والكلدانيين والمصريين والفينيقيين ، وذلك بل ان يبدأ الاحتلال الروماني بقرون عديدة ، مما لم يستطع الرومان والبيزنطيون ان يقضوا عليه . بل انهم قد تأثروا به ، واقتنعوا بصواب كثير منه ، وادمجوا جزءا كبيرا منه في تشريعاتهم ، ولا سيما في (قانون لشعوب) .

ملاحظة الثالثة :

ان القانون الاسلامي منذ نشأته الاولى كان ذا طابع واقعي وعملي ، بحيث تبنى الاعراف والعادات المحلية الجارية بها العمل في المعاملات ، وادمجها في سلبه دون ادنى تحفظ ، ولم يشترط في تبنيها سوى شرط واحد ، الا وهو ان لا تكون مناقضة لمبادئه المنزلة ، ولا معارضة لقواعده المؤصلة وبذلك ابقى سكان الاقاليم التي دخلت في الاسلام في الجو المألوف لديهم ، والمعارف عندهم ايا عن جد .

ملاحظة الرابعة :

ان القانون الاسلامي فتح الباب على مصراعيه لتوسيعه وتنميته ، حرصا منه على ان يستوعب واقع الحياة في الاقاليم التي دخلت فيه ، وبذلك اعطى فرصة معينة لابناء تلك الاقاليم ممن دخلوا في الاسلام ، يساهموا بنظرهم واجتهادهم في هذا العمل الجليل ، وكان لمساهمتهم الفعالة اثر كبير في التوفيق بين مبادئ لقانون الاسلامي العامة وحاجيات اقاليمهم ، وايجاد لحلول المناسبة لمشاكلهم الخاصة ، وبذلك أصبح لقانون الاسلامي - بالاضافة الى طابعه العام - تنكيفا في قسم من تفاصيله بالطابع الاقليمي الخاص .

الملاحظة الخامسة :

ان القانون الاسلامي عند ظهوره كان يحمل طابع التحرير ، فقد حرر المرأة من سيطرة الرجل ، واعترف لها بكيانها الخاص وبحقوقها المدنية اعترافا كاملا ، وحرر الابناء من تعسف الآباء ، فاعترف لهم بشخصية مستقلة ، وحرر جماهير الفلاحين من سيطرة ملاك الارض ، فنظم العلاقات بينهما على اساس النفع المتبادل في نطاق عقود عادلة استحدثها لهذا الغرض ، وحدد فيها حقوق الطرفين وواجباتهما ، وحرر صغار التجار والمتدائنين من استغلال المرابين ، فحرم الربا تحريما قاطعا ، وحرر العمال من غنت مستاجريهم واقام العلاقة بينهم على اساس انساني مقبول ، وفتح باب الحرية في وجه الارقاء الذين وجددهم امامه ، واباح تزوج المسلم بغير المسلمة ، وتزوج الحر بالامة ، وخصص « ثمن » واردات بيت المال من (الزكاة) لتحرير الرقاب ، وجعل تحريرهم قرينة الى الله و « كفارة » عن كثير من الذنوب ، ومن ذلك كفارة القتل الخطأ وكفارة اليمين ، وحرر اتباع المذاهب المسيحية واليهودية المختلفة من اضطهاد بعضهم لبعض ، ووكّل الى رؤساء طوائفهم النظر في شؤونهم الروحية واحوالهم الشخصية دون ادنى تدخل ، مكتفيا فيما يخص غير المسلمين ببسط تشريعه المدني والجنائي العام عليهم كبقية رعاياه المسلمين سواء بسواء ، نظرا الى انهم يتعايشون جميعا في مجتمع واحد جنبا الى جنب ، ويتعامل بعضهم مع بعض على قدم المساواة في ظل الدولة الاسلامية ، شعاره في ذلك (لكم دينكم ولي دين) (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) ، واباح لهم في نفس الوقت تحكيم اشخاص من نحلته في النزاعات التي تنشأ بينهم ، عسى ان يصلوا في شأنها الى صلح ، فاذا استمر النزاع قائما بين الطرفين رفع الامر الى القضاء الاسلامي الوحيد ، كما انه لم يحكم بإبطال المعاملات التي تجرى بينهم فيما يحرم التعامل فيه بين المسلمين ، كالتعامل في الخمر والخنزير ، وذلك مراعاة لعقائدهم وعوائدهم الخاصة .

الملاحظة السادسة :

ان القانون الاسلامي لم يكن قانون استغلال مادي بقدر ما كان قانون عدالة اجتماعية ، ولذلك كانت التكاليف العامة التي يطلبها من رعاياه خفيفة ومحدودة جدا ، ولم يفرق فيها بين المسلم منهم وغير المسلم ، فكما اوجب على غير المسلم دفع ضريبة سنوية

تيسر (الحنية) اوجدها على السادة الخدمية .

(الزكاة) ، وذلك ليساهم رعاياه كافة في تكاليف دولتهم ، مقابل حمايتها لهم وانتفاعهم جميعا بمرافقتها العامة . وكما اعفى المسلم من أداء (الزكاة) اذا لم يحصل على النصاب الموجب لها اعفى غير المسلم من أداء (الجزية) اذا كان عاجزا عن دفعها لسبب من الاسباب ، واحترم القانون الاسلامي التركات فلم يمسها ، واحتفظ بها كاملة للورثة الشرعيين ، ما عدا اذا لم يكن هناك وارث للهالك اصلا ، فان بيت المال هو الذي يتولى دفنه وتركته .

الملاحظة السابعة :

ان القانون الاسلامي وكل تقرير العقوبات المترتبة على مخالفته الى تقدير القضاء ، تبعا لحالة المجرم ونوع الجريمة ، ما عدا العقوبات المتعلقة بالجرائم الكبرى التي فيها اعتداء على الحق العام ، فقد حدد نوعها وقدرها تحديدا تاما . ونظرا لان هذه العقوبات يقصد منها ان تكون عقوبات مثالية لتحول دون وقوع تلك الجرائم فان القانون الاسلامي من جهة اختار ان تكون عقوباتها عقوبات قاسية في الظاهر ، ومن جهة اخرى هيا الظروف الملائمة للتخفيف منها ، عند ما اشترط لايقاعها شروطا صعبة قلما تتوفر في الاحوال العادية .

اما الجرائم السياسية فان القانون الاسلامي - انطلاقا من نزعته الانسانية الحرة - لا يجد فيها ما يبرر الحكم بالاعدام . وقد لفت هذا الموقف نظر الاستاذ الفرنسي لويس ميليو فكتب في مؤلفه (مدخل لدراسة القانون الاسلامي) يقول : « ان التشريع الاسلامي ابطال الحكم بالاعدام في الجرائم السياسية قبل تشريعنا الاوروبية بزمان طويل جدا » .

الملاحظة الثامنة :

ان القانون الاسلامي مطبوع بطابع التيسر ورفع الحرج ، وفيه استعداد خاص للتجاوب مع الفطرة الانسانية ، والالتقاء معها في منتصف الطريق ، وهو من اجل ذلك ينظر الى العلاقات الاجتماعية نظرة واقعية ، ويدخل في حسابه رغبات الانسان وميوله الطبيعية ، فلا يقف حجر عثرة في حريق انطلاق الشخصية الانسانية ، بل يمهّد السبيل المشروع لترضية حاجات الانسان المادية الروحية ، وكم من عقد نفسية وماسى اجتماعية كانت موجودة في المجتمع قبل ظهوره ، فوضع لها حدا وعالجها العلاج المناسب .

ولا غرابة في ذلك فالقانون الاسلامي يتضمن في صلبه المبادئ الثابتة والدائمة التي فطر الله عليها الانسان (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم) وتتجلى هذه الحقيقة في امره (بالمعروف) ونهيه عن (المنكر) ، وتحليله (للطيبات) وتحريمه (للخبائث) ، ودعوته الى ارتكاب (الحسّنات) واجتناب (السيئات) ، وترغيبه في (الصالحات) وتنفيره من (الفواحش) .

وقد اكتشف فقهاء الاسلام الدعائم التي انبنى عليها « القانون الطبيعي » المشترك بين كافة الملل ، وحصرها تلك الدعائم في خمسة اشياء ، على اساسها يقوم كل نظام صالح في العالم ، الا وهي حفظ الدين ، وحفظ النسل ، ويلحق به حفظ العرض ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ المال ، وعلى هذه الدعائم نفسها يقوم صرح القانون الاسلامي بجميع فروعه وتفصيله ، وكما حافظ القانون الاسلامي على هذه الدعائم بالنسبة للمسلمين من رعاياه حافظ عليها بالنسبة لغير المسلمين منهم سواء بسواء ، بذلك استطاع ان يكسب ثقة الجماهير المتسكنة في الاقاليم التابعة له على اختلاف سلالاتها واديانها ، اذ وجدته ملائما لفطرتها ، محققا لرغبتها ، ضامنا لمصالحها .

هذه جملة من الملاحظات حول القانون الاسلامي ، ومن خلالها تبرز اهم العوامل التي جعلت هذا القانون هو القانون السائد في جميع الاقاليم الاسلامية ، والتي ساعدت على ان تقوم في ظله حضارة فريدة واقتصاد مزدهر لم تعرفهما الانسانية من قبل ، بالاضافة الى ما تميزت به مسطرته القضائية من التبسيط وعدم التعقيد ، وما تميز به قضاؤه من سرعة البت والتنفيذ ، وقد استمر القانون الاسلامي مستويا على عرشه خلال قرون طويلة دون ان ينافسه قانون سابق ولا قانون لاحق ، ولم يتزعزع عن مركزه التقليدي الممتاز الا تحت الضغط السياسي عند ظهور « نظام الامتيازات » او تحت وطأة الاحتلال العسكري ، عند ما وجهت بعض الدول الاجنبية حملاتها الاستعمارية ضد الاقطار الاسلامية في العصر الاخير ، ولولا ظهور هذا العامل الغريب لتطور القانون الاسلامي في اطاره الطبيعي الاصيل .

على ان القانون الاسلامي لا يزال يلعب في الوقت الراهن دورا مهما في عدة مجالات ينفرد فيها

بالاختصاص ، بالرغم من التشريعات المستحدثة التي قامت الى جانبه ، والتي عنده من الوسائل الفعالة ما يساعده على ايجاد تشريع لها في نطاقه الخاص ، وهذه التشريعات المقتبسة من القوانين الاجنبية هي بالنسبة للقانون الاسلامي لا تعدو ان تكون مجرد « تدابير تنظيمية » ، واذا صيغت بشكل يتفق مع مبادئه ولا يخرج عن نطاق قواعده فان القانون الاسلامي لا يمنع من تبنيها وادماجها فيه ، باعتبارها تفاصيل جزئية لا تخرج عن اصول تشريعه العام ، وكثير من المدونات القانونية الجديدة التي ظهرت في العالم الاسلامي تنص على انه عند عدم وجود نص فيها في امر من الامور يلزم الرجوع الى القانون الاسلامي للاعتداء به في الموضوع ، واحيانا تنص على الرجوع اليه والى القانون الطبيعي ايضا ،

اما المدونات المقتبسة من الفقه الاسلامي نفسه التي صدرت على الطريقة الحديثة فهي تسجيل عصري الشكل ، لنفس المبادئ والقواعد .

ومجمل القول ان القانون الاسلامي في الفترة الانتقالية الراهنة يعتبر بالنسبة للسلطة القضائية مصدر ارشاد وتوجيه ، بحيث تستوحى منه ما يساعدها على تحقيق العدل التام وبالنسبة لبقية السلطات يعتبر اداة رقابة وتنبيه ، بحيث تتجنب تلك السلطات ، فيما تتخذ من تنظيمات وما تصدره من قرارات ، كل ما يصطدم مع القانون الاسلامي ولا ينسجم معه اي انسجام ، وبذلك تتفادي اثاره الراي العام .

محمد المكي الناصري
أستاذ كرسى بجامعة محمد الخامس ودار الحديث الحسينية



ان اشتراكيتنا ليست بالشعارات والكلام الفارغ.
بل انها اشتراكية التفكير ، واشتراكية اسلامية ،
واشتراكية (كن في يد اخيك يكن الله بجانبك) .

جلالة الملك الحسن الثانى